رسالة ابن كمال باشا في بيان أن صاحب علم المعاني يشارك اللغوي في البحث عن مفردات الألفاظ

(عرض وتحقيق)

د. محمد الأمين بو علي(*)

مؤلف الرسالة:(١)

هو أحمد بن سليمان بن كمال باشا زاده، الملقَّب بـ(شمس الدّين)، ويُعرف بـ (ابن الوزير) نسبة إلى جدِّه كمال باشا الذي كان من أمراء الدولة العثمانية في عهد السلطان (بايزيد الثاني) سنة ٨٨٦هـ.

اشتغل منذ مطلع حياته بالعلم، وولي القضاء في أدرنة، ثم في الآستانة.

برع في علوم كثيرة، من فقهٍ، وتفسيرٍ، وحديثٍ، وتاريخٍ، ولغةٍ، وكان متقنًا للعربيّة، والفارسية، والتركيّة. وله في كل هذه العلوم تصانيف قيّمة ورسائل مهمة. وتوفي سنة ٩٤٠هـ.

(*) باحث في اللغة والتراث من الجزائر.

(١) يُنظر في ترجمته: الشقائق النعمانية لطاش كبرى زاده ص٢٢٦، وشذرات الذهب لابن العماد ٨: ٢٣٨، ومجلة المقتبس مج٧، ج١٠، والأعلام للزركلي ١: ١٣٣.

لمحة إلى الرسالة:

تقع النسخة المخطوطة للرسالة ضمن مجموع يضم عددًا من رسائل ابن كمال باشا، محفوظ في قسم المخطوطات بجامعة الملك سعود، تحت الرقم ٤٨٦١، وتشغل الرسالة من المجموع المذكور ثلاث ورقات، وفي كل ورقة عمودان، يضم كل عمود نحو واحد وثلاثين سطرًا.

وقد ذكر الدكتور محمد حسين أبو الفتوح أنه اعتمد على هذه المخطوطة إضافة إلى مخطوطتين غيرها في تحقيق هذه الرسالة ورسالتين أخريين هما:

رسالة في تحقيق وضع «كاد» وتوضيح طريق استعماله، والفرق بين «مِن» التبعيضية و«مِن» التبيينية. ونشر النص المحقَّق تحت عنوان: ثلاث رسائل في اللغة لابن كمال باشا.(٢)

ولست في مقام النقد لعمل المحقق، فقد بذل جهدًا طيبًا، أفدت منه في إعادة تحقيق الرسالة المذكورة، متخذًا من مخطوطة جامعة الملك سعود أصلًا للتحقيق، محاولًا أن أستدرك ما اعتقدت أنه فات المحقق، مع اعترافي بجهده وفضله.

ونظرًا إلى أن الرسالة تسودها الصبغة المنطقية الصارمة، ونزعة التقسيم والتفريع التي تغلب على أسلوب المشتغلين في الفقه وأصوله، فقد بذلت جهدي في استخلاص مضمون الرسالة وعرضه بأسلوب معاصر تتحقق فيه الفائدة بإذن الله، دون الإشارة إلى الخلاف مع المطبوع، لأن ذلك متاح للقارئ، إذ يستطيع العودة إلى المطبوع والوقوف بنفسه على أوجه الخلاف.

(٢) صدر الكتاب في بيروت عام ١٩٩٣عن مكتبة لبنان ناشرون.

مضمون الرسالة:

في هذه الرسالة يضع ابن كمال باشا حدودًا واضحة لاختصاصات عالم اللغة، وعالم النحو، وصاحب علم المعاني، عندما ينظرُ كلٌّ منهم في التراكيب.

فيرى أن عالم اللغة يختص بالنظر في المادة اللغوية للكلمة، وبنائها الصرفيّ، وموقعها من الاشتقاق.

أما عالم النحو فينظر في العلاقات التركيبية بين الألفاظ، ويُصنّف تلك العلاقات في سياق الصحة والفساد، والدلالة الحقيقية والمجازية.

وأما صاحب علم المعاني فينظر في المفردات والعلاقات التركيبية من جهة الفصاحة، والحسن والقبح، ويندرج تحت الحسن والقبح مطابقة الكلام لمقتضى الحال.

ففي قولنا مثلًا: **بكتِ السماءُ فابتسمَت لبُكائها قلوبُ البشر**، ينظر **عالم اللغة** في المادة اللغوية للألفاظ المستعملة وهي: «بكت والسماء وابتسمت وبكاء وقلوب والبشر» فيربط هذه المفردات بأصولها المعجمية.

ثم يحدِّد الأبنية الصرفية للألفاظ السابقة، ودلالة تلك الأبنية، وما حصل فيها من إعلال وإبدال وحذف وما يتصل بذلك.

وينتهي بتحديد نوع البناء الذي تنتمي إليه، وأصولها المصدرية أو الاشتقاقية، على النحو:

– بكت: فعل ماض ثلاثي مجرّد، معتل ناقص، أصله: بكي، قُلبت ياؤُه ألفًا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حُذفت لالتقاء سكونها بسكون تاء التأنيث، فهو على وزن: فَعَت.

– والسماء: وزنها: الفَعال، وأصلها: سَماو، من سما يسمو إذا ارتفع، أُبدلت واوُها همزة لتطرفها بعد ألف، وسمِّيت بذلك لسموِّها وارتفاعها.

– وابتسمت: فعل ماض على وزن: افتَعَلَت، فهو ثلاثي مزيد بالألف والتاء، والزيادة فيه لمعنى المبالغة.

– والبُكاء: مصدر للفعل: بكى يبكي، وزنه: الفُعال، أصله: بُكاي، أُبدلت ياؤه همزة لتطرفها بعد ألف.

– والقلوب: جمع كثرة مفرده: قَلب. والقلبُ: لطيفة ربّانية تُدرَك بها حقائق الأشياء. فهو في الأصل مصدر قلَب يَقلِبُ، عُبِّر به هنا عن اسم الذات، لدلالته على اللطيفة الرّبانية المُدرِكة.

– والبَشر: اسم جمع يقع على المفرد والجمع والمذكر والمؤنث، سُمُّوا بذلك لظهورهم، من البَشر وهو الظهور.(٣)

وينظر النحوي في العبارة السابقة إلى ما تحويه من حروف وأفعال وأسماء، وإلى العلاقة بينها، وإلى نوع الجمل المُستعمَلة وعددها وعناصرها.

فالعبارة في نظره مؤلفة من جملتين فعليتين، الأولى: **بكت السماءُ**. والثانية: **ابتسمَت لبكائِها قُلوبُ البَشر**. والرابط بين الجملتين فاء الاستئناف التي تُفيد السببية، أي إن بكاء السماء سبب لابتسام قلوب البشر لاستبشارهم بالخير.

والجملة الأولى فعلية مؤلفة من فعل ماض «بكَت» مبني على الفتح المقدَّر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، وفاعل مجازي هو «السماءُ»، مرفوع بالضمة.

والجملة الثانية فعلية مؤلفة من فعل ماض «ابتسمَت» مبني على الفتح والتاء للتأنيث، وفاعل مجازي هو «قُلُوبُ» مرفوع بالضمة، وهذا الفاعل مضاف إلى البشر إضافة حقيقية لتحديد ماهيته، وجارّ ومجرور «لبُكائها» أدَّيا وظيفة المفعول لأجله، إذ أفادت اللام السببيةَ والتعليل لدخولها على البكاء وهو معنى.

(٣) يُنظر مقاييس اللغة لابن فارس (بشر).

وينظر صاحب علم المعاني في فصاحة الألفاظ المستعملة، أي في خُلوِّها من تنافر الحروف، وبُعدِها عن الغريب غير المألوف، ومناسبة موسيقاها ومعناها للدلالة العامة للتركيب، ويحكم عليها بالفصاحة أو عدمها. والألفاظ في العبارة السابقة فصيحة مأنوسة، ومناسبة للدلالة للعامة.

ثم ينظر في العلاقة التركيبية بين مكونات العبارة السابقة من جهة الحُسن والقُبح، عن طريق المقارنة بين طريقة التعبير المستعملة وبين طرائق التعبير المُتاحة. ففي «بكَت السماءُ» أُسند فعل البكاء إلى السماء، وهو إسناد صحيح مبني على مجاز علاقته المشابهة،(٤) وهذا الإسناد حسَنٌ لأنه يُفضي إلى تخيُّل صورة لا نجدها في التعبير المباشر بقولنا: هطلَ المطرُ.

وكذلك الحال في الجملة الثانية حيث أُسند الابتسامُ إلى القلوب، وهو إسناد مجازيٌّ صحيح علاقته المشابهة، أفضى أيضًا إلى صورة مُتخيَّلة. ثم في إضافة القلوب إلى البشر جمالٌ مستوحًى يتمثل في إضافة صفة الابتسام إليهم، وهذا يُتيح تخيُّلَهم وفق صورة محبَّبة إلى النفس، لأننا نتخيَّل قلوبًا تبتسم وأصحابها كذلك.

واستعمال الجار والمجرور «لبُكائها» أكسَب الجملة حُسنًا من جهة المفاجأة، إذ من غير المتصوَّر أن يكون البكاءُ سببًا للابتسام، وهو حاصلٌ كما تدلّ الجملة، مع أن الجار والمجرور لم يُفيدا معنًى جديدًا، بل أفادا توكيد السببية المستفادة من اقتران الجملتين اللتين تتألف منهما العبارة السابقة.

وأخيرًا يرى صاحب علم المعاني أن المتكلم اختار التعبير بالجمل الفعلية،

(٤) يُعبَّر عن هذا المجاز في علم البيان بالاستعارة المكنية. ويُشار إلى أن وظيفة صاحب علم المعاني تنتهي عند إدراك العلاقات المجازية وأجزاء الإسناد، أما الخوض في تفاصيل الصور ودلالتها ومزاياها الجمالية فمجال عالم البيان.

لأنه قصد الدلالة على الحدوث والتجدَّد،(٥) وكأن الصور التي تدلّ عليها العبارة تحدث أمام القارئ وعلى مرأى عيونه.

مما سبق يتضح بصورة عملية مجالات النظر لكلٍّ من عالم اللغة، وعالم النحو، وصاحب علم المعاني. وهذا ما أراده ابن كمال باشا بما قرَّره نظريًّا في رسالته.

وبعد أن حدَّد ابن كمال باشا اختصاصات اللغوي والنحوي وصاحب علم المعاني استطرد في بيان الفرق بين نظراتهم إلى الألفاظ وعلاقاتها التركيبية على النحو:

١- عالم اللغة يهمه أن تكون الألفاظ مستعملةً بحسب معنًى وُضعت للدلالة عليه حقيقةً أو مجازًا، لذلك لا يلتفت إلى الألفاظ التي تُستعمَل لمجرَّد الإتباع، كما في قولهم: فلانٌ جائعٌ نائِع،(٦) ولا يلتفت أيضًا إلى الألفاظ التي شاعت على الألسنة واشتقاقها غير صحيح كـ «انعدَم» وما يجري عليه من مصادر ومشتقات، وقصة هذا الفعل أنه صيغ ليكون مُطاوِعًا للفعل «عَدِم»، كما في: كسرتُه فانكَسر، ولكن يُشترط في صحة هذا الاشتقاق أن يكون الثلاثيّ علاجيًّا ذا أثر محسوس، على حين أن «عدِم» ليس كذلك، فلم يصح عند اللغويين «انعدَمَ» مع شيوعه في الاستعمال.

وصاحب علم المعاني يقبل كلَّ ما هو مستعمَل، بقطع النظر عن صحّة وَضْعه، أو دلالته على معنى محدَّد، كما في النوعَين السابقين، وينطلق من أن: الخطأ المستعمل أولى من الصواب النادر.(٧)

(٥) في علم المعاني: الجملة الفعلية موضوعة للدلالة على الحدوث والتجدُّد، والجملة الاسمية موضوعة للدلالة على الاستمرار والثبوت.

(٦) يُنظر أدب الكاتب لابن قتيبة ١: ٣٩. وكلمة «نائع» ليس لها معنى في ذاتها، وإنما ذُكِرت إتباعًا لكلمة «جائع» للتأكيد والمبالغة في تصوير شدة الجوع.

(٧) هذا رأي ابن كمال باشا في رسالته، علمًا أن هذا الرأي لا يوافق عليه عامة المشتغلين في علم المعاني.

٢- عالم النحو ينظر في العلاقة بين الألفاظ من جهة الصحة والفساد، أي من جهة مناسبتها للمعنى المراد أو عدم مناسبتها، ولا يهمه الحُسن والقُبح، على حين أن صاحب علم المعاني يهتم بأن تُفضي العلاقات داخل التركيب إلى الحُسن. ولهذا قيل: علمُ المعاني تمامُ علم النحو، أي إن نظر النحوي وصاحب علم المعاني يُكمِّلُ أحدهما الآخرَ، فلا حُسنَ في المعاني من دون علاقات صحية بين عناصر التركيب، ولا قيمة بلاغية في صحة العلاقات من دون أداء معنًى حسن.

٣- تطرق بعد استطراده السابق لعلم المحاضرة وعلاقته بعلم المعاني. فعرَّف هذا العلم، وذكر مجالاته، وتحدَّث عن اتصاله بعلم المعاني وافتراقه عنه.

وعلم المحاضرة عرَّفه ابن كمال باشا في هذه الرسالة بقوله: «عبارة عن ملكة استحضارٍ للمواد المناسبة لكل واحد من مقام الجدّ والهزل، والمدح والذّم، والشكر والشكاية، والترغيب والترهيب، والتهنئة والتعزية، ونحو ذلك».

وعرفه طاش كبرى زادة بقوله: «هو استعمال كلام البلغاء في أثناء الكلام في محل مناسب له على طريق الحكاية، وإن ذلك العلم يراد به تكوين ملكة يراد بها الاحتراز من الوقوع في الخطأ عند نقل الكلام عن الآخرين، على ما يقتضيه مقام التخاطب، من جهة معانيه الأصلية، ومن جهة خصوص ذلك التركيب نفسه».(٨)

ونقل السيوطي تعريف المحاضرة عن بعض المؤلِّفين بأنها: «ما تُحاضر به صاحبَك من نظم أو نثر، أو حديث أو نادرة أو مثل سائر».(٩)

يتضح من التعريفات السابقة أنه علم يعتمد على الحفظ والدراية وحسن المجالَسة والإلقاء، والخبرة في صوغ الكلام وإيراد الشواهد والمحفوظات بحسب

(٨) مفتاح السعادة ص٢٠٨- ٢٠٩.

(٩) المحاضرات والمحاورات للسيوطي ص ٢.

المقام والمناسبة. وهو العلم الذي تتجلى فيه ثمرات الثقافة الواسعة والتمكُّن من العلوم، واللباقة في جذب القلوب وإيصال المعلومات.

ولأهمية هذا العلم جعله الزمخشري النوعَ الثاني عشر من علوم العربية وهي: علم متن اللغة، وعلم الأبنية، وعلم الاشتقاق، وعلم الإعراب، وعلم المعاني، وعلم البيان، وعلم العروض، وعلم القوافي، وإنشاء النثر، وقرض الشعر، وعلم الكتابة، وعلم المحاضرات.(١٠)

كان هذا أهمَّ ما في الرسالة من معلومات وفِكَر، أردت عرضها قبل النص المحقق، لتكون عونًا للقارئ على فهم الرسالة التي تسودها الصبغة المنطقية، كما ذكرت. والله الموفق وبه أستعين.

هذه رسالة في بيان أن صاحب علم المعاني يشارك اللغوي في البحث عن مفردات الألفاظ

لابن كمال باشا

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم أن صاحب علم المعاني يُشارك اللغوي في البحث عن مفردات الألفاظ المستعملة في كلام العرب، إلا أن اللغوي يبحث عنها من جهة مادتها في علم متن اللغة، ومن جهة هيئتها في علم الصرف، ومن جهة نسبة بعضها إلى بعض في علم الاشتقاق.

(١٠) القسطاس في علم العروض ص ١٥- ١٦.

وصاحب المعاني يبحث عنها من جهة فصاحتها وعدم فصاحتها، وحُسنها وقُبحها.

والفصاحة لا تستلزم الحُسن، فإن اللفظ الفصيح يختلف حاله حُسنًا وقُبحًا باختلاف المقام، أعني موضعه من الكلام، فكم من لفظٍ فصيح حَسَنٍ[١١] في مقام وهو بعينه قبيحٌ في مقام آخر، ذكره الشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز، وقال: «ومما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع، ثم تراها بعينها تثقل عليك، وتوحشك في موضع آخر». ثم أورد أمثلة يطول بذكرها الكلام.[١٢]

ثم إن المعتبَر عند صاحب علم المعاني الاستعمالُ دون الوضع، والاشتهار دون الصحة، وإنما قلنا الاستعمال دون الوضع، لأن الأول قد ينفكّ عن الثاني، فإن الألفاظ المستعملة في كلام العرب قد لا يكون لها وضعٌ لمعنى من المعاني، كالذي يُذكَر إتباعًا، وذلك كثير.

---

(١١) في المطبوع: حَسُن.

(١٢) دلائل الإعجاز ص ٤٦ – ٤٧. ومن الأمثلة التي أوردها عبد القاهر الجرجاني في هذا الموضع كلمة «شيء» قال: «ومن أعجب ذلك لفظة الشيء فإنك تراها مقبولة حسنة في موضع، وضعيفة مستكرهة في موضع. وإن أردت أن تعرف ذلك فانظر إلى قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

ومِن مالِئٍ عَينَيهِ مِن شَيءِ غَيرِهِ إذا راحَ نَحوَ الجَمرةِ البِيضُ كالدُّمَى

وإلى قول أبي حية، من الطويل:

إذا ماتَقاضَى المَرءَ يَومٌ ولَيلةٌ تَقاضاهُ شَيءٌ لا يَمَلُّ التقاضِيا

فإنك تعرف حسنها ومكانها من القبول. ثم انظر إليها في بيت المتنبي، من الطويل:

لَوِ الفَلَكُ الدَّوَّارُ أبغَضتَ سَعيَهُ لَعَوَّقَهُ شَيءٌ عَنِ الدَّوَرانِ

فإنك تراها تقل وتضؤل بحسب نبلها وحسنها فيما تقدم. وهذا باب واسع».

منها لفظ «الدّاجّ» في قولهم: «هؤلاء الدّاجّ وليسوا بالحاجّ». ذكره صاحب الكشاف في تفسير سورة البقرة.(١٣) وقال الشراح: إنه إتباع. وعند الجوهري هو بمعنى: الأعوان والمُكارُون، وما هو من قبيل الإتباع. وأمَّا الحديث: «ما تركتُ من حاجةٍ ولا داجةٍ إلا أتَيتُ» فهو مخفّفُ إتباعٍ للحاجة.(١٤)

وإنما قلنا الاشتهار دون الصحة، لأن الأول قد يتحقق دون الثانية، كما في الغلط المشتهر بين القوم، الدائر على ألسنتهم، قال صاحب الكشاف: «والانعدام وإن كان من الألفاظ المحدثة فإن أهل اللغة لم يُجوِّزوا عَدِمْتُه فانعدَمَ؛ لأن عَدِمْتُه بمعنى لم أجده، وحقيقته تعود إلى قولك: فاتَ، وليس له مطاوع، فكذا لعَدِمتُ، إذ ليس فيه إحداث فعل. وذكر في المفصل: ولا يقع، يعني انفعل، إلا حيث يكون علاج وتأثير، ولهذا كان قولهم انعدم خطأ،(١٥) إلا أنه لما شاع استعماله في الكتب صار استعماله أولى من غيره؛ لأنه أقرب إلى الفهم. ولهذا قيل الخطأ المستعمل أولى من الصواب النادر» إلى هنا كلامه.(١٦)

وبما قرَّرنا اتَّضح فرقٌ آخر بين بحث صاحب المعاني وبحث اللغوي، مما(١٧) يتعلق بمتن اللغة، من حيث إن اللفظ الذي لا وَضع له، وإن كان مستعمَلًا

(١٣) الكشاف للزمخشري ١: ٣٤٧.

(١٤) الصحاح (دجج) وفي الأصل اضطراب في هذا الموضع، والتصحيح من صحاح الجوهري. وورد في المطبوع بعد لفظ «الإتباع»: هو الداجةُ مخفَّفًا، يُقال: ما تركتُهُ من حاجةٍ ولا داجةٍ إلا أتيت. ولم يُذكر في المطبوع الحديث المثبت هنا.

(١٥) المفصل للزمخشري ص٣٧٣.

(١٦) هذا الاقتباس لم أقف عليه في الكشاف، وهو موجود في كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي ١: ٣٠٨- ٣٠٩.

(١٧) في المطبوع: عمّا.

كـ«الدّاج»، والذي لا صحةَ له وإن كان مشتهرًا كـ«انعدم»، ساقطٌ من اعتبار اللغوي، غير مُلتفَت إليه عنده، بخلاف صاحب المعاني.

ويُشارك[١٨] النَّحوِيَّ في البحث عن المُركَّبات، إلا أن النحويَّ يبحث عنها من جهة هيئاتها التركيبية صحّةً وفسادًا، ودلالةِ[١٩] تلك الهيئات على معانيها الوضعية على وجه السّداد.

وصاحب المعاني يبحث عنها من جهة الحُسن والقُبح.[٢٠] وهذا معنى كون علم المعاني تمامَ علم النحو. ومَن وَهِم أنه مجرَّد دعوى فقد وَهِم.

ومن جهة المَزِيّة، على ما صرح به الشيخ في دلائل الإعجاز: إنه خصوصية في كيفية النظم، وطريقة مخصوصة في نسق الكلم بعضها على بعض.

ومرادهم من النظم في أمثال هذا المقام توخي معاني النحو فيما بين الكلام[٢١] حسب الأغراض التي يصاغ لها الكلام.[٢٢]

والنظم بهذا المعنى أُسُّ البلاغة، وأم الإعجاز، صرح به صاحب الكشاف.[٢٣]

---

(١٨) أي صاحب علم المعاني.

(١٩) في المطبوع ودلالةُ بالرفع.

(٢٠) يوجد في المطبوع في هذا الموضع إضافة مطولة ليست في الأصل وهي: من جهة حُسن النظم، المعبر عنه بالفصاحة في التركيب وقبحه، ومرجع تلك الفصاحة إلى الخلوّ عن التعقيد، فيما يُبحث عنه في علم النحو من جهة الصحة والفساد، ويُبحث عنه في علم المعاني من جهة الحُسن والقبح. والسياق يدل على أن هذه الزيادة لا حاجة إليها، والغالب أنها من تعليقات الشرّاح والكُتاب.

(٢١) في المطبوع: الكلم.

(٢٢) يُنظر دلائل الإعجاز ص ٨١.

(٢٣) لم أعثر على هذه الفكرة في الكشاف.

ومن جهةٍ الإفادةُ للخواصّ الخطابية، وهي ما يسبق من التركيب إلى فهم العارف عند سماعه، جاريًا مجرى اللازم له، لا لذاته بل لصدوره عن البليغ.

وإنما قيَّدنا الخواص بالخطابية، احترازًا عن الخواص الاستدلالية، فإنها بمعزل عن نظر صاحب علم المعاني.

وما سبق إلى وهم السكاكي من أن باب الاستدلال من أجزاء علم المعاني، حيث [قال] في حقه «علم تراه أيادي سبأ، فجزء حوته الدّبُور، وجزء حوته الصَّبا. انظر باب التحديد فإنه جزء منه في أيدي من هو؟ انظر باب الاستدلال فإنه جزء منه في أيدي من هو»؟[٢٤] فمن خطرات وساوسه.[٢٥]

وإذا تحقَّق ما قرَّرناه فقد ظهر عندك أن التراكيب الخالية عن الفصاحة ساقطة عن نظر صاحب المعاني دون النحوي، وكذا التراكيب الفصيحة التي لا مزية في نظمها ساقطة عن نظر الأول دون الثاني، وكذا التراكيب التي لا حظَّ لها من الخواص الخطابية.

ومن هنا تبين أن موضوع علم النحو أوسع دائرة من موضوع علم المعاني، فمَن وَهَم أن البحث فيهما عن المركبات على الإطلاق - إلا أن النحوي ينظر إلى هيئاتها التركيبية وتأديتها المعاني الأصلية، وصاحب المعاني ينظر إلى إفادتها المعاني المغايرة لأصل المعنى[٢٦]- فقد وهم، لأن مبنى ما ذُكر على أن يتَّحد العلمان المذكوران في ذات الموضوع، بأن تكون المركبات كلها موضوعًا لهما، وقد عرفتَ عدم صحة ذلك المبنى.

(٢٤) يُنظر مفتاح العلوم للسكاكي ص ٥٣٢.

(٢٥) في المطبوع تأتي بعد هذه الكلمة مباشرة الفقرة التي تبدأ بقول المؤلف: وأغرب منه قوله بعده: تصفح معظم أبواب ... والترتيب المثبت هو الصحيح ويوافق الأصل.

(٢٦) في المطبوع: المعاني.

وأغرب منه قوله بعده: تصفح معظم أبواب أصول الفقه من أي علم هي ومن يتولاها؟[٢٧] أراد أن مباحث الحقيقة والمجاز والصريح والكناية ونحوها من هذا العلم، وقد تولاها صاحب علم الأصول.

ومنشأ ذلك القول الغُفُول عن استمداد بعض العلوم من بعض. فإن تلك المباحث قد أُوردت في علم الأصول على سبيل المبتدئية. يتأدَّى على ذلك تسميتهم إياها بالمبادئ اللغوية، فليس فيه بشيء من الضيم لعلم البلاغة، كما توهم ذلك المصنف، قال: لا ترى علمًا لقي من الضيم ما لقي.[٢٨] ثم ذكر ما نقلناه عنه آنفًا.

بقي ههنا شيء آخر لا بدّ من التنبيه عليه وهو أنه قد يُبحث في علم المعاني عن المدلولات الوضعية والمعاني اللغوية للألفاظ المفردة والهيئات التركيبية، كالتأكيد فإنه يُبحَث عنه من جهة أنه مدلول «إنّ» واللام والجملة الاسمية. وهذا النوع من البحث لا بدَّ منه لصاحب علم المعاني لمعرفة وجه تطبيق الكلام على مقتضى المقام، فإنه ما لم يعلم ما الذي يدل على التأكيد لا يحصل له[٢٩] وجه تطبيق الكلام على مقتضى مقام التأكيد، فيتراءى من البحث فيه عن المعاني الوضعية للألفاظ المفردة، والهيئات المركبة، المُشارَكةُ[٣٠] بينه وبين علمي اللغة والنحو من جهة أخرى.

وإنما قلنا من جهة أخرى، لأن المشاركة المذكورة فيما سبق في ذات الموضوع، وهذه في نفس المسألة. وليس الأمر على ما ظهر في بادئ النظر، فإن المنظورَ فيه في

(٢٧) يُنظر مفتاح العلوم للسكاكي ص ٥٣٢.

(٢٨) الصفحة ذاتها من المصدر نفسه.

(٢٩) في المطبوع زيدت كلمة: معرفة في هذا الموضع.

(٣٠) في المطبوع: المشارِكة بكسر الراء.

علم المعاني الوضعيةُ التي هي مقتضيات المقام كالتأكيد المذكور، والإشارة إلى القريب والبعيد والمتوسط، المقصود بهذا وذلك وذاك.

وأما كون تلك المعاني مدلولاتِ الألفاظ والهيئات فخارجٌ عن وظيفته، وإنما يُذكَر فيه على وجه المبتدئيّة، لما مرّ أنه لا بدّ من معرفته في حصول الغرض منه، وهو الاحتراز من الخطأ في تطبيق الكلام على مقتضى المقام. وهذا جهة استمداد علم المعاني من العلمين المذكورَين، ولم يتنبه لما قرَّرناه.[٣١]

قال في شرحه[٣٢] صاحب المفتاح: وإن يقصد بذلك – يعني بإيراد المسند إليه اسمَ إشارة –، بيانَ حاله في القرب والبعد والتوسط، كقولك هذا وذلك وذاك، فإن جُعِلَ القُرب والبُعد والتوسط داخلةً في معاني أسماء الإشارة كان هذا بحثًا نحويًا[٣٣]، ذُكر توطئةً لما يتفرّع عليه من مباحث الخواص [الخطابية]، وإن جُعِلت خارجةً عنها يقصدها البلغاء بحسب مناسبة الألفاظ في القِلّة والكَثرة والتوسّط كان من علم المعاني.[٣٤]

ثم إنه غفل عما ذكره في الحاشية المنقولة عنه في ترجيح قوله لمعانٍ مغايِرةٍ الأصلَ المعنِيَّ، على قولهم: لمعانٍ زائدة على أصل المعنِيّ بهذه العبارة، لم يقل بمعانٍ زائدة على أصل المعنِيّ كما هو المشهور، يشمل المعاني التضمينية، إذ موجِبُه عدم الفرق بين جعل القُرب والبعد والتوسُّط داخلة في معاني أسماء الإشارة، وجعلها خارجةً عنه في كونها من علم المعاني على رأيه لتتحقَّق المغايرةُ لأصل المعنى على كلا التقديرين.

(٣١) أي السكاكي.

(٣٢) أي في شرح ما تقدم من التأكيد والإشارة.

(٣٣) في المطبوع: لغويًا.

(٣٤) مفتاح العلوم للسكاكي ص ٢٧٦.

فإن قُلتَ أليس علم المعاني يُشاركُ علمَ المحاضرة أيضًا، حيث لا بدّ في كلٍّ منهما من تتبُّع مقتضيات المقامات؟

قلتُ: هذا هو الظاهر في بادئ النظر، والحقُّ وراء ذلك، وتحقيقه يستدعي نوعَ بَسْط في الكلام بتفصيل حقيقة ذَينك العلمَين. فنقول وبالله التوفيق:

علمُ المحاضرة: عبارة عن ملكة استحضارٍ للمواد المناسبة لكل واحد من مقام الجدّ والهزل، والمدح والذّم، والشكر والشكاية، والترغيب والترهيب، والتهنئة والتعزية، ونحو ذلك، سواء كانت تلك الموادّ مترتبة على نهج البلاغة، مصبوبةً في قالب إفادة الخواص الخطابية، أو لم تكن كذلك.

فصاحب علم المحاضرة، من حيث إنه صاحبه، لا يلزم أن يكون بليغًا، لتحصل له الملكةُ المذكورة. وإذا تقرَّر هذا فرأسُ مال المحاضرين الاستحضارُ المذكور.[٣٥]

وأما معرفة المقامات المذكورة وما بينها من الفروق، ومعرفة مقتضياتها وتمايز بعضها عن بعض، فحاصلة لكل لبيب، من شأنها أن تُعَدَّ من أجزاء علمٍ من العلوم المدوَّنة، بخلاف معرفة المقامات المذكورة في علم المعاني، ومعرفة ما بينها من الفروق الدقيقة، ومعرفة مقتضياتها المبنية على الاعتبارات اللطيفة، ممتازًا بعضُها عن بعض، فإنها نظرية لا تحصل بطريق الكسب إلا للأفهام المجبولة بطبعها على السلامة والسداد. وإنما قُلتُ بطريق الكسب لأن حصولها بطريقٍ عامٍّ للبلغاء [هو] السليقةُ من عامة الأعراب.

وهذا لا يُنافي نظريّتَها نظرًا إلى مَن لا يقدر على تحصيلها إلا بالكتب، فلذلك أي كون المعرفة المذكورة نظريةً[٣٦] كانت داخلةً في حقيقة علم المعاني.

---

(٣٥) في الأصل: فيكون صاحب علم المحاضرة رأس المحاضرين، إذا تقرر هذا الاستحضار المذكور. والتصحيح من المطبوع.

(٣٦) في الأصل: نظن. والمثبت موافق للمطبوع.

وبهذا التفصيل تبيّن أن علم المعاني لا يُشارك علمَ المحاضرة، لما عرفتَ أن ما فيه الاشتراك بين صاحب علم المعاني، وصاحب علم المحاضرة، هو المعرفة الخارجة عن حدّ ذَينك العلمَين.

وأما وجه الاشتراك بين علم المعاني وعلم البيان، وجِهةُ الامتياز بينهما، فمذكورتان في الكتب المتداوَلة بين الناس، وقد فرغنا من تحقيق تَينك الجهتين بتفصيل مُشبَع في بعض تعليقاتنا.

واعلم أن نسبة هذين العلمين إلى البلاغة – وهي ملكة الاقتدار على إيراد كل كلامٍ يُعتنَى به على وفق القوانين المذكورة في العلمين المذكورين – نسبة القوافي والعروض إلى قرض الشعر. وكما أن العالم بهما لا يلزم أن يكون شاعرًا، فكذلك العالم بذَينك العِلمين لا يلزم أن يكون بليغًا. وهذا هو السر في أن كثيرًا من مَهَرَتِهما لا يقدر على تأليف كلام بليغ.

وقَرْض الشعر في اللغة: بمعنى قَول الشعر خاصةً، ذكره الجوهري. ومَن ذهب إلى هذا المعنى ذهبَ إلى القَرْض المضاف إلى الشعر بمعنى القطع، حيث قال: «القَرضُ: القَطع. والقريض: الشعر، لأنه قُطع قطعًا». فصرف إطلاق المذكور عن وجهه، فإنه كان بحكم الوضع الخاص، وعلى ما ذكره يكون بحكم الوضع العام. وفيه شيء آخر وهو أن القرض المذكور لو كان بمعنى القَطْع لكان علم العَروض أحقَّ بذلك الاسم.

ثم إن إطلاق القريض على الشعر بطريق الاستعارة صرح به الإمام الميداني في مجمع الأمثال، حيث قال في شرح المثل القائل: «حالَ الجَريضُ دونَ القَريض»: الجَريض: الغصّة، من الجَرض وهو الرِّيق يغصّ به. والقَريضُ: الشّعر. وأصله جِرّةُ البَعير. وحالَ: منَع.[٣٧]

(٣٧) مجمع الأمثال للميداني ١: ١٩١.

ومن هنا تبيّن خلل آخر في القول المذكور، لأن مبناه على أن يكون القريض المطلَق على الشعر من القَرض بمعنى القَطع. وإذا عرفتَ أن قَرض الشّعر – كقرينة – وهو إنشاء الشعر: من قبيل العمل، فقد تحقَّقتَ أن إضافة العلم إليه كإضافته إلى إنشاء النثر في قولهم: «ما يختصّ فيه البحث بالمنثور علمُ إنشاء النثر». ومَن فرَّق بينهما حيث قال في الأول: أو يختص بالمنظوم، فالعلم المسمّى بقَرض الشعر لم يَصُبَّ فيه.

فإن قلتَ هل فرق بين قولهم: علم قَرض الشعر، وقولهم: علم الشعر؟[٣٨]

قُلتُ: نعم، فإن الثاني يتناول علمي العروض والقافية، بخلاف الأول.

وكذا ذكروا عند تعداد العلوم الأدبية: علم قرض الشعر، دون علم الشعر.

قال العلامة الزمخشري في رسالته الموسومة بالزاجرة للصغار عن معارضة الكبار: العلوم الأدبية ترقى إلى اثنَي عشر صنفًا، [وعدَّ كلَّ واحد من العلوم الثلاثة المذكورة صنفًا][٣٩] مستقلًا. ولو كان أحدُ المعدودين علمَ الشعر لما صحّ.

ونظير الفرق المذكور الفرقُ بين علم متن اللغة وعلم اللغة، فإن الثاني في تناوله علمي الصرف والاشتقاق أعمّ من الأول.

تمت الرسالة بحمد الله

(٣٨) في الأصل: قولهم على قرض الشعر. والمثبت موافق للمطبوع.

(٣٩) زيادة من المطبوع.

مصادر ومراجع البحث

- أدب الكاتب لابن قتيبة، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، ط٤، المكتبة التجارية بمصر ١٩٦٣م.
- الأعلام لخير الدين الزركلي، ط٥، دار العلم للملايين، بيروت١٩٨٠م.
- شذرات الذهب لابن العماد، مكتبة القدسي، القاهرة ١٣٥٠هـ.
- الشقائق النعمانية لطاش كبرى زادة، بيروت، دون تاريخ.
- القسطاس في علم العروض، للزمخشري، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط٢، مكتبة المعارف، بيروت ١٩٨٩.
- الكشاف، للزمخشري (٤٦٧ ـ ٥٣٨ هـ) ، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٦هـ.
- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، لعبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري (المتوفى : ٧٣٠هـ)، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- مجمع الأمثال للميداني، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.
- مجلة المقتبس مج٧، ج١٠.
- المحاضرات والمحاورات، للسيوطي، تحقيق: يحيى الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٤٢٤هـ.
- مفتاح العلوم للسكاكي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٠م.
- المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري جار الله (المتوفى : ٥٣٨هـ) تحقيق: د.علي بو ملحم، ط١، مكتبة الهلال، بيروت ١٩٩٣م.

❁ ❁ ❁ ❁ ❁